



250,000 طفل سوري غير ملتحق بالمدرسة في لبنان - منظمة مراقبة حقوق الإنسان HRW

لم يلتحق بالتعليم الرسمي أكثرُ من نصف الأطفال السوريين المُسجلين في لبنان، والبالغ عددهم ما يقرب من 500,000 طالب في سنِّ الدراسة. ورغم استضافة لبنان لما يقرب من 1.1 مليون لاجئ سوري مُسجل في مؤسساتها التعليمية، وسماعها للأطفال السوريين بالالتحاق مجاناً بالمدارس العامة، فإن محدودية الموارد والسياسات اللبنانية فيما يتعلق بإقامة السوريين وعملهم أقيمت الأطفال خارج الفصول الدراسية.

إن الحصول على التعليم أمر بالغ الأهمية في مساعدة أطفال اللاجئين في التعامل مع صدمة الحرب والنزوح، واكتساب المهارات اللازمة لأداء دور إيجابي في البلدان المضيفة مثل لبنان، وإعادة إعمار سوريا ومستقبلها في نهاية المطاف.

وقد سمحت لبنان للاجئين السوريين بالانخراط في المدارس الحكومية مجاناً دون الحصول على تأشيرة إقامة، وتولت زيادة الطاقة الاستيعابية للمدارس من خلال عمل فترة "مسانية" ثانية للأطفال السوريين في 238 مدرسة في 2015-2016.

وتزداد مساحة الفصول الدراسية في المدارس الرسمية اللبنانية للأطفال السوريين كل عام منذ بداية النزاع في سوريا عام 2011. ومع ذلك، ظلت المدارس في السنة الأكاديمية 2015-2016 ترفض الأطفال السوريين بسبب عدم وجود مساحات متاحة بالضرورة في المناطق التي يحتاج الأطفال لأن يكونوا بها، أو لوجود عقبات أخرى أمام هؤلاء الأطفال. فمن بين 200,000 مساحة متاحة بالمدارس تعهدت الجهات المانحة بتمويلها للأطفال السوريين، لم يُستخدم منها حوالي 50,000 مساحة فارغة في نهاية المطاف.

وتظلّ اللوائح الصارمة التي تمنع معظم اللاجئين من الاحتفاظ بالإقامة القانونية أو العمل عائقاً أمام سياسات الالتحاق بالمدارس السخية في لبنان. وتخشى أسرٌ عديدة من القبض عليها في أثناء عملها أو في أثناء محاولتها العبور على عمل. وإذا أخذنا في الاعتبار أن 70% من الأسر السورية تعيش تحت خط الفقر عام 2015، فسندرك أن كثيراً منها لا يمكنه تحمّل التكاليف المتعلقة بالمدرسة، مثل الانتقال والوظائف المدرسية؛ أو ستعتمد على أبنائها في العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة.



محمد (23) أول شخص في مخيم الزعتري الذي يحمل شهادة جامعية في الأردن بدعم من برنامج

دافى المنح الدراسية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ جوردني مائاس

ملخص الاستجابة القطاعية:



عدد اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية
المتهدفين بالمساعدة بحلول نهاية عام
2016 هو 2,506,900 شخص
عدد الذين تمت مساعدتهم في عام 2016 هو
866,070 شخصاً



اللاجئون السوريون في المنطقة:



العدد المتوقع للاجئين السوريين بحلول نهاية
عام 2016 هو 4,740,000 لاجئ.
عدد اللاجئين السوريين المسجلين حالياً هو
4,784,000 لاجئ



الوضع الراهن للتمويل الكلي لخطة 3RP
المبلغ المطلوب تمويله في عام 2016 هو
(4.54) مليار دولار أمريكي
المبلغ الذي تم استلامه في عام 2016 هو 1.97
مليون دولار أمريكي



مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - تموز 2016:

الاستجابة المخطط لها بحلول نهاية عام 2016 ■ التقدم المحرل ■

الحاق 35,134 طفلاً مُستهدفاً (تحت سن 5 سنوات) (فتى وفتاة) في مرحلة تعليم الطفولة المبكرة	24%	147,933
الحاق 702,878 طفلاً مُستهدفاً (5-17 عاماً) (فتى وفتاة) في التعليم الرسمي (المرحلة الابتدائية أو الثانوية)	81%	868,709
الحاق 112,939 طفلاً مُستهدفاً (5-17 عاماً) (فتى وفتاة) في التعليم غير الرسمي أو المهارات الحياتية (المرحلة الابتدائية أو الثانوية)	17%	658,896
تلقي 1,463 شاباً ومراهقاً وبالغاً من الرجال والنساء التعليم المهني أو التعليم العالي	2%	74,855
تدريب 13,656 رجلاً وامرأة على التعليم	16%	85,802
560,270 طفلاً من سن 3 إلى 17 عاماً تلقوا متخاً دراسية، أو تم دعمهم بالمنح النقدية	49%	1,137,153
انشاء 414 منشأة تعليمية، أو تجديدها، أو إعادة تأهيلها	37%	1,109

تمكن لوحة المعلومات هذه الإنجازات التي حققتها أكثر من 200 شريك في الاستجابة من الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، الشفافة في الاستجابة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يخضع التقدم المُحرز والأهداف إلى التغيير وفقاً لمراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لوحة المعلومات هذه بيانات حديثة، صدرت في 31 يوليو عام 2016.

لم تُسَلَّم بيانات التقدم في تركيا في يوليو 2016.

تحليل الاحتياجات:

يوجد (1.7) مليون طفل سوري ممن هم في سنِّ المدرسة في البلدان الخمسة الشريكة في خطة 3RP ومع ذلك، فإن حوالي نصف عدد هؤلاء الأطفال، الذين هم في سنِّ المدرسة، تتوافر لهم فرصة الحصول على التعليم. وفي عام 2016، سوف توضع التخلاّت في مجال التعليم للأطفال الذين هم في سنِّ المدرسة، والذين هم حالياً خارج مقاعد الدراسة، والأطفال الذين يحصلون على خدمات تعليمية ذات جودة مُخفضة، على سَلَم أولوياتها.

ولاستيعاب أعداد الطلاب السوريين، ولزيادة قدرات الاستجابة لذلك، فقد أعادت نُظُم التعليم العام الحكومي في بعض البلدان العمل بنظام الدوامين (الصباحي والمساءلي)، أو قامت بتوسعة هذا النظام في المدارس المُكتظة، مما أثر على جودة التعليم وإبطاء سير عملية إصلاح نظام التعليم العام الحكومي. وسوف يتم تحسين جودة التعليم ومدى ملاءمته من خلال التطوير المهني للمُعَلِّمين، والمُيسرين، والكوادر العاملين جميعهم في المدارس، وذلك فيما يتعلق بالمنهجيات الحماينية التفاعلية المُركزة على الطفل، وإدارة الغرف الصفية والدعم النفسي الاجتماعي.

وفي عام 2016، يُطالب قطاع التعليم بالحصول على زيادة كبيرة في موازنة برنامج التعليم؛ بهدف توسيع نطاق الاستجابة في مجالات التعليم كافة، ومنها التعليم الابتدائي (الأساسي)، والتدريب الفني والمهني، والحوافز المُقدمة للمُعَلِّمين.